

متفرقات

طلاب الدكتوراه يطالبون بترفيعهم تلقائياً

رأت لجنة المتابعة لطلاب الماجستير والدكتوراه (فرع العلوم الاجتماعية) في المعهد العالي للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية التابع للجامعة اللبنانية أنّ إعلان عمادة المعهد تعليق الامتحانات التي لطلاب الماجستير 2 وطلاب الدكتوراه، وتعليق ذلك بعدم وضوح القواعد الأكاديمية والقانونية لنظام التدريس في المعهد، يُشير بوضوح إلى شمول هذا التعليق لجميع الحواجز التصفوية (معدل الـ 14/20)، الامتحانات الخطية والشفوية، مباراة الدخول) المفروضة بالقرار. البدعة 2656 الذي يعترف عميد المعهد بإعلانه المذكور بعدم قانونيته. ولفتت اللجنة إلى أنّ إعلان العمادة حرصها على حفظ حقوق الطلاب، يجب أن يتأمن بأحكام الرسوم 900 المتعلق بالنظام العام لشهادة الدكتوراه في الجامعة اللبنانية، ريثما تتشكل لجنة أكاديمية تُبثّ نظام التدريس والترفيع في المعهد وفقاً للقوانين الناظمة للجامعة اللبنانية وللإجراءات التي تفرض تطبيق نظام التعليم الأوروبي. وأكدت لجنة المتابعة أنّ ترفيع طلاب الدكتوراه لسنة 2010-2011 وتسجيل طلاب الماجستير والدكتوراه الجدد لسنة 2011-2012 يجب أن يحصل تلقائياً وعاجلاً ومن دون أية حواجز تتجاوز المراسيم الناظمة.

إطلاق «البرلمان الأخضر» في بيت عنيا

أطلقت جمعية «مبادرات للإنماء» بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، «البرلمان الأخضر» خلال حفل أقيم مساء السبت في بيت عنيا في حريصا، ورحب وزير البيئة ناظم الخوري بإطلاق البرلمان ووصفه أنه «شبابي، يافع، منتفض، ومتعاطف للتغيير». وألقى النائب فريد الياس الخازن كلمة شدد فيها على ان إطلاق البرلمان الأخضر في كسروان الفتوح يهدف إلى حماية البيئة الطبيعية (...) لاننا نرى أنها منطقة منكوبة من الناحية البيئية.

عدد جديد من «بيوند» البيئية

صدر العدد السابع من مجلة «بيوند»، وهي مجلة بيئية لبنانية فصلية تصدر باللغة الانكليزية. ويتضمن العدد الجديد تحقيقاً عن السياسات البيئية في فرنسا، وتقريباً عن معمل الزوق الحراري وأثره على تلوث الهواء. كذلك تقدم المجلة مروحة واسعة من التحقيقات المصورة. وفي خاص العدد متابعة لواقع مجرى نهر الليطاني، النهر الأكثر تلوثاً في لبنان.



سكربت حذر من مخاطر ادوية تحتوي مادة مسرطنة

عقد النائب السابق اسماعيل سكربت مؤتمراً صحافياً في بعلبك، تناول فيه مخاطر وجود مئات أصناف الدواء المتداولة في الاسواق اللبنانية التي تحتوي على مادة «البارابين» PARABENES الكيميائية المسببة لأضرار سرطانية.

وقال سكربت في مؤتمره الصحافي: «نشرت صحيفة «اللوموند» الفرنسية أخيراً لأئحة بأربعمئة صنف دوائي يحتوي على مادة «البارابين» الكيميائية المسببة لمرض السرطان، إضافة إلى خفض نسبة الخصوبة عند الرجل، وهذه المادة تستعمل غالباً مادة حافظة في مستحضرات التجميل وتمددت إلى الادوية والمعلبات الغذائية وغيرها. ويمعزل عن النقاش العلمي الذي سيسببه هذا الكشف الخطير، فإننا نندق ناقوس الخطر».

وسأل: «هل يعلم هؤلاء، وعلى رأسهم وزارة الصحة، أن هذه الادوية موجودة في السوق اللبنانية؟ من يراقب نوعية الادوية في لبنان، وخاصة في ظل غياب مختبر للرقابة؟ من يراقب الفيتامينات والأعشاب والمتممات الغذائية، التي تفتك مضاعفات استعمالها باللبنانيين، كما الادوية الرياضية؟ ما هو دور اللجنة الفنية في وزارة الصحة؟ كيف تسمح وزارة الصحة باستيراد ادوية من دون رقابة على النوعية والسعر، ومنها ادوية مصنعة في بلدان بعض مصانعها غير آمن؟ كيف تسمح الوزارة باستيراد ادوية بالجملة «ستوك» ومجامع كبيرة تحتوي حبوباً دوائية، من الهند والصين وباكستان ودول في اميركا اللاتينية، حيث يجري تعليمها في لبنان على اساس أنها صناعة وطنية، متهربة بذلك من اية رقابة أو رسوم؟ ما هو موقف وزارة الصحة العامة، وما هي الاجراءات التي يمكن ان تتخذ؟».

افتتاح مغارة ميلادية في دير المخلص

افتتح دير المخلص ومدرسته الاكليريكية الصغرى في جون اكبر مغارة ميلادية بلغت مساحتها 660 متراً مربعاً، برعاية وزير السياحة فادي عبود ممثلاً بوزير الحاج. وسبق ذلك رسيّتال على مسرح المدرسة أنشدته جوقة المجد المدغوشية بقيادة السيدة هنرييت خوري قزحيا. وشكر رئيس المدرسة الأب عبود رعد الجوقة وإدارتها وقدم لهم أيقونة سيدة البشارة وهدايا رمزية، وأعلن افتتاح مغارة مدرسة دير المخلص الميلادية للعام 2011 تحت عنوان «الميلاد لأجل عهدين»، بوصفها أكبر مغارة ميلادية في العالم. وشكر كذلك الأب سالم فرح والمتطوعين وإدارة المدرسة والطلاب.

مراقبون عدم وجود استقرار وظيفي لدى معظم العاملين في المركز، لكون معظم موظفي الملاك الفني الدائم هم من الموظفين الموضوعين خارج ملاكات التعليم أو الجامعة اللبنانية. وقد مضى على وجود بعض هؤلاء أكثر من 25 سنة، ويجري التجديد لهم سنوياً، ما يسبب إرباكاً للعمل في المركز.

أما اللافت، فما يقوله المراقبون لجهة ازدياد عدد المراكز الشاغرة نتيجة التسرب الوظيفي لبلوغ السن القانونية، وقد طاول عدد الذين تركوا الخدمة ما بين عامي 2003 و2008 من بين العاملين في المركز 42 موظفاً ومتقاعداً وأجيراً. ويتحدثون عن حرمان موظفي المركز من ضمة خدماتهم السابقة لغاية تاريخه أسوة بزملائهم في الإدارة العامة. كذلك فإن الموظفين لا يستفيدون من تقديرات تعاونية موظفي الدولة بعد بلوغ السن القانونية. وكان هؤلاء قد حرموا من التقدم والترفيع بسبب صدور المرسوم رقم 6787 تاريخ 1995/5/20 الذي رفع سقف التوظيف ودخول الملاك الدائم بنحو غير واقعي، وفرض التعليم الجامعي شرطاً أساسياً للتعيين في وظيفة أخصائي أو أخصائي مساعد في الوقت الذي لا يستطيع الموظف في المركز ممارسة التعليم في مؤسسات التعليم العالي خارج دوام عمله بسبب دوام العمل الإلزامي الذي يصل إلى 40 ساعة أسبوعياً، ما أفقده إمكانية اكتساب هذا الشرط وتمكينه من الترفيع. ويلفت المراقبون إلى عدم بت ربط النزاع المقدم بموجب الملف المسجل في وزارة التربية تحت رقم 11/950 تاريخ 2000/2/1 من رئيس المركز والأخصائيين والأخصائيين المساعدين لجهة تعديل سلسلة الرواتب العائدة. ولا يغفلون الإشارة إلى تجاهل صلاحيات المركز في كثير من الأحيان، إن على صعيد التشريع التربوي أو الأعمال التربوية الواقعة ضمن اختصاصه، ما يؤثر سلباً على دوره. لكل هذه الأسباب، يقترح المراقبون بناء هيكلية جديدة للمركز تأخذ في الحسبان تجربة العمل فيه، وحجم المشاريع التي تنفذ والمرتبقة تنفيذها لاحقاً، على أن يجري التحسين على قاعدة مأسسة المشاريع المرتبطة بالتطوير التربوي المستمر. يكفي بالنسبة إليهم إلقاء نظرة متأنية وموضوعية إلى ظروف إنشاء المركز والسنوات التي قضاها من العام 1975 حتى اليوم لتأكيد استحالة بناء وطن من دون استراتيجية تربوية.

ويقتصر دوره على مساهلة الموظفين عن الدوام ليس إلا؟

ما هو الواقع الفعلي للمركز؟ مضى على تأسيس المركز التربوي 40 عاماً ازداد خلالها حجم العمل بسبب تطوّر المشاريع التربوية ونمو متطلبات القطاع نمواً مطرداً مع تزايد عدد السكان الذي يراوح في لبنان بين 2,5% حداً أدنى و6% حداً أقصى، ما يرتب زيادة سنوية آلية في عدد المدارس والتلامذة والمعلمين ويضاعف مستلزمات العملية التربوية لا سيما على صعيد المهام الموكلة إلى المركز التربوي.

ومن الصعوبات، عدم الملاءمة أساساً بين حجم العمل المطلوب الناتج من المهام المحددة في المادة 4 من قانون إنشائه من جهة، والملاك الذي حدّد له بموجب الجدول رقم 1 الملحق بالمرسوم رقم 72/3087 من جهة ثانية، والذي



ازدياد التسرب الوظيفي بسبب بلوغ السن القانونية وعدم توفير البديل



يقتصر على 30 موظفاً فنياً و38 موظفاً إدارياً وهذا ما جعل المشتري في الأساس يلجأ عند تنظيم المركز إلى استدراك هذه الناحية، فجعل من المادة 28 من المرسوم رقم 72/3087 التي تحدد ملاك المركز مادة (مرنة) متحركة خاصة لجهة عدد الموظفين الفنيين فيه والعاملين في دور المعلمين والمعلمات. إلى ذلك، لجأت إدارات المركز منذ تأسيسه، إلى الاستعانة بالمتقاعدين العاديين لتوفير مستلزمات المشاريع التربوية سنوياً، ما جعل عدد المتقاعدين الصادرين يزيد كثيراً على عدد الموظفين الدائمين، فضلاً عن وجود متقاعدين بالتراضي وعاملين بالفاتورة أو باجر يومي قبل 1995 وما بعده لغاية 1998 واستمرارهم في الوظيفة نفسها لغاية الآن. ثم إن هذه الإدارات لم تبثّ أوضاع وظيفية بقيت عالقة منذ سنوات طويلة. وهنا يسجل

لجان مشاريع أو عقود بمبالغ خيالية. هؤلاء يداومون ويستخدمون المكاتب وكأنهم مسؤولون أصليون، إذ لا يستطيع أحد أن يكسر لهم كلمة، على حد تعبير الموظفين. ويسال هؤلاء، من المدير الإداري الفعلي الحالي أم السابق، لكون المدير الجديد ليس صاحب قرار

فاتورة عالية للشتاء في قرى جبيل

جوانا عازار

بات ثمن نقلة الحطب الواحدة 400 دولار أميركي. الرقم مرتفع جداً بالنسبة إلى كثير من أبناء جبيل الذين يعتمدون على الحطب مادة أساسية للتدفئة. ويؤكد هؤلاء أنّ السعر هذا العام تخطى سعر العام الماضي بنسبة تراوح بين 50 و100 دولار أميركي للنقطة الواحدة على الأقل. أما هذا الارتفاع الجنوني فيعزوه أحد تجّار الحطب هنا إلى تزايد الطلب على هذه السلعة بالذات، مشيراً إلى «ارتباط الأسعار بأنواع الحطب المستخدم، فثمن المتر المكعب من حطب السرو والصنوبر يبلغ 120 ألف ليرة، فيما يصل السعر إلى 135 ألف ليرة تقريباً مع حطب اللبمون أو الزيتون وقد يصل إلى 150 ألف ليرة إذا كان حطب سنديان وهو الأعلى».

سعر الحطب ليس المشكلة الوحيدة التي تعترض الجبيليين، فهؤلاء يشكون أيضاً من «تلغيم» مادة المازوت بمياه تعوق عملية التدفئة وتطفئ «الشوفاجات» في وقت يكون فيه المواطنون في عجز الحاجة إليها، لا سيما أنّ هذه السنة قاتلة من الصقعة، على

متوافر في هذه البلدة بالذات وغيرها من البلدات المجاورة. فالأهالي يعتمدون إلى جمع الحطب في شهر تشرين الأول من كل عام، وذلك من أشجار التفاح والذلب والسنديان. ويشرح الرجل كيف أنّ أبناء العاقورة لا يقطعون الأجرح بل «يشخّلونها» لتقويتها، كما يقول، ويستفيدون بالتالي من الحطب «مونة» لفصل الشتاء، بينما يستخدم قليل منهم المازوت للتدفئة، وذلك لارتفاع سعره.

أما البلدات الجبيلية الساحلية فتبدو أقلّ ضرراً من أحوال الطقس، إذ يلجأ معظم أبنائها إلى اعتماد المدفأة الكهربائية و«الشوفاج» بنسبة كبيرة. وإذا كان بعض الأهالي في القرى والبلدات قد وجدوا في النزوح إلى الساحل وسيلة ناجعة للتخفيف من وطأة البرد، فإنّ كثيرين منهم لا يزالون يلازمون بلدانهم في فصل الشتاء، لعدم قدرتهم على تحمّل نفقات جديدة ومصاريف منزل ثان لهم في منطقة ساحلية. هؤلاء «مرغمون» أيضاً على توفير التدفئة لهم ولأطفالهم بأي طريقة وأي ثمن، لأنّ البرد لا يميز بين صغير وكبير.

ارتفاع تكاليف التدفئة سبب مباشر لنزوح الجبيليين

حد تعبير ابن بلدة عنّايا سمعان صليبا.

ويتحدّث ابن بلدة اده بربر مرهج عن «غلاء مش عادي لسعر صفيحة المازوت، وارتفاع ملموس في تكاليف التدفئة عاماً بعد عام في ظل حاجتنا الماسة إليها وخصوصاً أطفالنا ومسنينا». ثم إنّ فاتورة التدفئة باتت أحد الأسباب المباشرة والأساسية لنزوح الجبيليين من بلداتهم وقراهم في فصل الشتاء إلى البلدات الساحلية بسبب شدة البرد، كما يقول أحد أبناء العاقورة. يقول ذلك على الرغم من أنّ الحطب

